



PROVISIONAL
A/34/PV.70
19 November 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر عرقي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد كوه
(سناغورة)
(نائب الرئيس)
ثم : السيد سليم
(الرئيس)
(جمهورية تنزانيا المتحدة)

- اقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وتوزيع البنود ، وتنظيم الاعمال : التقرير الرابع للمكتب [٢٨] / (تابع)
- مسألة قبرص [٢١] / (تابع) :
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستلعب النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72614/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة (A/34/250/Add.3)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستبحث الجمعية صباح اليوم أولاً التقرير الرابع لمكتب الجمعية العامة بشأن البند ٨ من جدول الأعمال والخاضع لجدول أعمال الدورة الحالية . والتقرير وارد في الوثيقة A/34/250/Add.3 .

وفي الفقرة ٢ (أ) ، يوصي مكتب الجمعية العامة بإدراج بند اضافي في جدول الأعمال عنوانه " مسألة جزر جلوريس ، وجون دي نوفا وأوروبا وباسس الهندية " .

وأخذين في الاعتبار الواجب تقرير مكتب الجمعية العامة والبيانات التي تم الاطلاع عليها في ذلك المكتب ، فهل لي أن أعتبر أن هذا البند سيدرج في جدول الأعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي الفقرة ٢ (ب) من التقرير ، يوصي مكتب الجمعية العامة بأن يحال هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند الى تلك اللجنة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيخطر رئيس اللجنة السياسية الخاصة بالقرار الذي اتخذناه الآن .

تشير الفقرة ٣ من التقرير الى تبادل الرأي الذي تم في مكتب الجمعية فيما يتعلق بتنظيم العمل . في هذا الصدد ، أعرب رئيس الجمعية العامة عن قلقه وللب اتخاذ تدابير خاصة لاختتام العمل قبل ١٨ كانون الأول/ ديسمبر وهو الموعد الذي حددته الجمعية العامة .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تاخذ علما بالفقرة ٣ ؟

وقد تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ٢١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

(أ) تقرير الأمين العام (A/34/620 و Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/690)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان اعطي الكلمة للمتحدث الاول في المناقشة اليوم ، أود أن أذكر الأعضاء بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة التاسعة والستين التي عقدت بالأمس، والذي يقضي بوقف قائمة المتحدثين ظهر اليوم .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : اود بداية ان اذكر بالاهمية الخاصة التي توليها الحكومة الرومانية للمسألة قيد البحث الآن في الجمعية العامة . وكما اشرنا الى ذلك مرارا ، فان رومانيا ما برحت تؤيد التوصل - بدون ابطاء - الى تسوية منصفة ودائمة لمسألة قبرص واننا نعتقد ان اسس مثل هذه التسوية انما تكمن في احترام الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي وعدم انحياز قبرص طبقا للمبادئ الواردة في الميثاق وتطبيقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة . في الوقت نفسه ، فان الطريق نحو حل سياسي لا يمكن التوصل اليه خارج نطاق المفاوضات بين ممثلي اللجان الذين يستلمعون ان يكفلوا مفاوضات من شأنها ان تكفل التعايش والتعاون السلمي بين الطائفتين والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد .

في تقدير وفد رومانيا ، فان الطابع الملح لحل هذه المشكلة ينبع من ضرورة وضع حد لصراع ما زال يشكل مصدر توتر وعدم استقرار وتهديد في شرق البحر المتوسط وفي منطقة البلقان . ان رومانيا التي تعمل بحزم من اجل دفع التعاون والتفاهم بين كل بلاد البلقان من أجل تحويل البلقان الى

منطقة سلام وصدقة وحسن جوار بدون استخدام الأسلحة النووية او اقامة القواعد العسكرية فيها—
تعني بصورة مباشرة بتسوية عاجلة سلمية و دائمة للموقف في قبرص .

اننا نشد ان يتم التوصل الى هذه التسوية لاسيما واننا تربلنا وشائج صداقة قد يمسـ
جمهورية قبرص ومع سائر دول المنطقة . ولكن ، اولا وقبل كل شيء ، فان الطابع الملح لهذه المشكلة
هو في تقديرتنا من الأمور التي تملحها ضرورة صيانة السلامة الوطنية لكل القبارصة لكي يعيشوا في سلم
وانسجام في بلد حر مستقل وذي سيادة . وفي تقديرتنا ، فانه من الجلي تماما ان استمرار الوضع
الراهن الى ما لا نهاية في قبرص ليس من شأنه ان يسهم في ايجاد حل للمشكلة ، وليس من شأنه
الا أن يؤدي الى تفاقم سوء الفهم بين الطائفتين في الجزيرة واستفحال الخطر الذي يتهدد السلم
والأمن في المنطقة . ولذا ، فاننا نعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للأطراف المعنية ، وكذلك بالنسبة
لمنظمة الأمم المتحدة ان نعمل بمزيد من العزم والاصرار من أجل الخروج من المأزق الراهن .

كما اشرنا الى ذلك مرارا وتكرارا ، فان قناعتنا الراسخة هي ان السبيل الواقعي الوحيد
صوب حل عادل و دائم لمسألة قبرص يتمثل في مفاوضات بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة وان تتم هذه
المفاوضات في روح من النوايا الطيبة . اننا نؤيد بلا تحفظ وجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة
التي عبر عنها في تقريره المؤرخ ٨ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، حيث قال :

” من أجل التوصل الى تسوية عادلة و دائمة ومقبولة من الجانبين لمشكلة قبرص،

فليس هناك من سبيل سوى عملية المفاوضات المحددة والفعالة ” . (A/34/620 para 33)

أود ان اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للأمين العام عن بالغ تقديرتنا للجهود الدائبة التي
مازال يبذلها لصالح التوصل الى تسوية سلمية في قبرص .

لا بد من الشروع بدون ابطاء في مفاوضات جادة ومكثفة ، وتوضح أهمية ذلك من أن هذا
الصراع يختلف عن الصراعات الأخرى . ففي حالة قبرص هناك فعلا اتفاق بين الأطراف وهو يحظى
بالتأييد الايجابي من المجتمع الدولي سواء فيما يتعلق بالعناصر الأساسية الخاصة بحل سلمى أو
فيما يتعلق بالاطار الذي يمكن ان تدور فيه مثل هذه المفاوضات . وبالفعل تم الاتفاق على أن أساس
المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية المشكلة القبرصية يتمثل في توجيهات مكاريوس - دنكاش بتاريخ
١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ومن خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاق الذي النقط العشر

بتاريخ ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، كما تم الاتفاق - وقد تضمنت هذا في قرارات الجمعية العامة - على أن الاطار الذى سيتم من خلاله التوصل الى حل للمشكلة القبرصية يتمثل في المفاوضات بين الطائفتين التي تدور تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤكد على البيانات الواردة في الردود الموجهة الى الأمين العام من قبل حكومة قبرص ومن قبل زعيم الطائفة القبرصية التركية . وفي المذكرة الشفهية المؤرخة ٥ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، فان الممثل الدائم لجمهورية قبرص قد ذكر ان حكومته تحرص على ان تؤكد من جديد التزامها الكامل باتفاق الحشر نقاط والمحاادثات ذات المغزى والبناءة . ان زعيم الطائفة القبرصية التركية من ناحيته قد أكد من جديد في خطاب له المؤرخ ٢٤ ايلول / سبتمبر الماضي على ان الطائفة القبرصية التركية اعتبرت المحادثات بين الطائفتين السبيل الوحيد للتوصل الى تسوية للمشكلة القبرصية وانها على استعداد للتعامل تماما مع الأمين العام بغية استئناف هذه المحادثات والتوصل الى تسوية محددة .

اننا لراغبون في أن يتم استئناف المفاوضات بين الطائفتين بدون ابطاء وأن يتم التوصل الى اتفاقات مناسبة ومقبولة من كل الأطراف . واننا نعرب عن خالص أملنا في ان الجمعية العامة سوف تكون قادرة ، في اطار النقاش الراهن ، على توفير الظروف المطلوبة من أجل استئناف هذه المحادثات بدون ابطاء . كما نأمل ان تكمل هذه المحادثات بالنجاح .

وتمسكا بسياستنا الرامية الى تشجيع الحلول التفاوضية للمنازعات ، رحبت رومانيا باجتماع القمة بين الجانبين القبرصيين الذي عقد في ايار/ مايو الماضي ، والاتفاق الذي النقاط العشر الذي أبرم في تلك المناسبة ، كخطوة هامة الى الأمام في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية للموقف في قبرص .

وعلى لسان رئيسها نيكولاى شاوشيسكو ، أكدت رومانيا مرة أخرى ، بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها السيد سيروس كهريانو رئيس جمهورية قبرص في حزيران / يونيه الماضي لبوخارست ، تأييدها لتسوية سلمية للمشكلة القبرصية بصورة تكفل الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لذلك البلد ، وتضمن العيش بسلام للطائفتين المتعايشتين والتقدم لشعب قبرص .

وفي تقديرنا ، ينبغي أن تشمل التسوية الدائمة والعادلة ، وفقا للمبادئ المشار اليها سلفا ، انسحاب كافة القوات الأجنبية المرابطة في ذلك البلد ، واعتماد التدابير الملائمة بغيية اعادة الثقة والتعاون المتبادل بين الطائفتين وتميزهما ، واحترام حق الشعب القبرصي غير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره بنفسه دون أى ضغط أو تدخل خارجي . ان مثل هذه التسوية تفسي بالمصالح العليا الراهنة والطويلة الأجل لكافة القبارصة ، وان ذلك في صالح السلم والتعاون بين دول البلقان وفي البحر المتوسط ، وفي أوروبا وفي العالم أجمع .

وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن رومانيا سوف تواصل في المستقبل ، تأييدها الايجابي الشديد لأى جهد او عمل من شأنه أن يسهم بفاعلية في تسوية عادلة ودائمة للقضية القبرصية ، وسنؤيد استئناف المفاوضات في سبيل ذلك .

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان مسألة قبرص مشكلة خلفها حكم

الامبريالية الاستعماري الطويل ، فبعد استقلال قبرص حدثت بداية طيبة لايجاد حل خطوة خطوة لمسألة قبرص عن طريق محادثات بين الطائفتين اليونانية والتركية على قدم المساواة . غير أنه في السنوات الأخيرة حدثت بعض الانحرافات والضعفات فظهرت العقبات على طريق ايجاد الحل للمسألة . ان الفشل في حل مسألة قبرص الحق الضرر بالمصالح القومية للشعب القبرصي ، وزاد أيضا من العناصر التي تساهم في احداث الاضطرابات في المنطقة . ونحن نشعر بالقلق العميق ازاء الوضع الحالي في قبرص ، ونتعاطف تعاطفا شديدا مع معاناة شعبها .

ان التطور في قبرص ، يوضح أن تدخل الدول العظمى قد أعاق بدرجة خطيرة الحل الميسر لمسألة قبرص ، وبصفة خاصة ، الدولة العظمى التي تزعم أنها " تؤيد " الشعب القبرصي . قد غيرت تكتيكاتها في تدخلها في المسألة القبرصية وسعيها الى الهيمنة على العالم وتوسيع نفوذها في البحر المتوسط ، مما زاد من تعقد الموقف . ولهذا فانه من الضروري القضاء على مثل هذا التدخل الخارجي قبل تيسر حل حقيقي لهذه المسألة . وعلى كل الأطراف المعنية أن تأخذ في الاعتبار مصالح الطائفتين القبرصيتين . وقد أهاب كثير من المدوين في بياناتهم التي أدلوا بها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، بالطائفتين اليونانية والتركية ايلاء الأهمية القصوى للمصالح القومية العليا لقبرص ، وحل المسألة القبرصية بأنفسهم عن طريق المفاوضات السلمية على أساس المساواة ونحن نؤيد مثل هذا الرأي .

ان الطائفتين القبرصيتين اللتين لهما تقليد مجيد في معارضة الامبريالية والاستعمار تشتركان في أمانى واحدة ومصالح أساسية ، وكلاهما تريد صيانة استقلال قبرص وسيادتها وحريتها وسلامة أراضيها ، وترغبان في ايجاد حل مبكر للمشكلة عن طريق المحادثات بين الطائفتين ، بمأى عن التدخل من جانب الدول العظمى ، حتى يستطيع القبارصة اعادة تعمير بلدهم . ويسعدنا أن نسجل أنه كنتيجة للجهود المتضافرة المبذولة من الجانبين ، وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، توصل قادة الطائفتين الى اتفاق في اجتماعهم في شهر ايار/ مايو الماضي ، وأن المحادثات بين الطائفتين استؤنفت في شهر حزيران / يونيه بعد توقفها لأكثر من سنتين . وقد لقي هذا التقدم السار التأييد الواسع من جانب الشعب القبرصي ، ورحبت به شعوب كل البلدان . وفي رأينا ، ورغم العقبات العديدة التي ما زالت على الطريق فان الطائفتين القبرصيتين عن طريق المفاوضات الصبورة ، ستتمكنان بالتأكيد من التغلب على الخلافات بينهما بالتدرج ، وتتوصلان الى حل عادل ومعقول للمشكلة .

ان حكومة الصين وشعبها كانا دائما يعتزان بصدقاتهما لشعب قبرص ، وطالما نادينا بأن شؤون كل بلد يجب أن تسوى بواسطة شعب ذلك البلد . انه ليجب احترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها ، ووضعها غير المنحاز يجب أن يحترم . وعلى الدول العظمى أن توقف تدخلها في شؤون قبرص ، ونأمل باخلاص في أن الطائفتين اليونانية والتركية ستواصلان

جهودهما على أساس التقدم الذي تم احرازه وذلك لتحقيق كسر الجمود الحالي ، عن طريق التفاهم المتبادل والتنازلات وأنهما ستتوصلان الى تسوية سلمية للنزاع ، وتميشان معا في انسجام حقيقي تعملان عن طريق الجهود المشتركة لبناء قبرص المزدهرة ، وتسهمان في استقرار منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والأمن الدولي .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تبنار الجمعية العامة في مسألة قبرص ، من خلال خلفية موقف لم يتغير الا قليلا بعد مضي عام آخر . ويجب ان تسجل جامايكا قلقها وخيبة امها العميق ازاء ما يبدو أنه استمرار للوضع الراهن الذي خلقه الاحتمالات الأجنبية ، ومسألة اللاجئين ، والفرقة بين الطائفتين في قبرص . وليس هناك شك في أن استمرار الحالة على ما هي بشكل توترا وخطرا للسلام والأمن في المنطقة .

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/620 يوضح أنه رغم النشاط الدبلوماسي الواسع فان الموقف في الميدان لم يتغير كثيرا ، وكثيرا من الجهد الذي بذل في العام الماضي ، وجهه لاستئناف المحادثات بين الطائفتين ، ولقد رحبنا جميعا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين في ٩ ايار/مايو بشأن الخطوط الارشادية لاستئناف المحادثات . واننا نأسف أسفًا شديدًا لعدم تقدم المحادثات ولتوقفها ، منذ حزيران/يونيه .

ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن هناك امكانيات هائلة للبناء على أساس اتفاقية التاسع عشر من ايار/مايو كقاعدة لمفاوضات هامة وبناءة . وفي هذا الصدد ، فاننا نعبر عن أملنا في نجاح الجهود الممتازة والمثابرة للأمين العام من أجل استئناف المحادثات ، وان تستخدم الأطراف المساعي الحميدة للأمين العام استخداما بناء . وكذلك فاننا نواصل دعوتنا لكلا الجانبين ، بأن يطرحا عداوات الماضي جانبا ، لتوفير مناخ أكثر ايجابية ، يسمح بمفاوضات مثمرة ، لاعادة الانسجام والسلام الى قبرص . وهناك خطوات أخرى يمكن أن تتخذ للاسهام في ايجاد مثل هذا المناخ ، ان احدى هذه الخطوات ، هي انسحاب القوات التركية من الجزيرة ، وانهاء الاحتلال العسكري لجزء من الجمهورية ، ان لا شك ان استمرار الاحتلال الأجنبي جعل من الصعوبة بمكان البحث عن حل عادل وفعال . ان قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ ١٩٧٤ قد كررت دعوتها الى انسحاب القوات الأجنبية ووقف كل تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص . ان جامايكا تولي أهمية كبرى للحاجة الى تأمين احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي ، وعدم انحياز قبرص . ان هذه المبادئ ستظل مهددة طالما بقي هناك احتلال عسكري أجنبي . لذلك فاننا نعتبر أن أي حل عادل وعملي ، يتطلب أساسا انهاء الاحتلال العسكري من أراضي قبرص . وفي الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، فان رئيس قبرص قد اقترح نزع السلاح الكامل للجزيرة ، ان جامايكا تعتقد أن هذا اقتراح بناء يمكن أن يسهم في حل دائم للمشكلة ، وانه من الأهمية بمكان ان تتابع جميع هذه المبادرات لوضع حـد لأزمة استمرت وقتا طويلا للخاتمة .

ان وجود الأمم المتحدة في قبرص كان عاملا هاما للحفاظ على الهدوء في الجزيرة ، ولكن من الضروري بذل جهود جديدة للتوصل الى حل دائم يجعل بقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في الجزيرة غير ضروري . ان جامايكا مازالت على اعتقادها في أن قرارات الأمم المتحدة توفر الاطار الصحيح لحل تتكون عناصره الأساسية من : أولا ، الانسحاب الفوري للقوات المسلحة الأجنبية من قبرص ، ووقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزيرة ، ثانيا ، اعتماد اجراءات تسمى للاجئين بالعودة الى ديارهم في امان . وأخيرا يجب بالنسبة للمحادثات فيما بين الطائفتين أن تستمر من أجل التوصل الى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين . ويجب أن تبذل جهود جديدة لتأمين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في كل جوانبها ، ان جامايكا تعتقد ان الموضوعات المتعلقة بهذه المسألة تدخل في لب دور الأمم المتحدة ، وانه من الحيوى أن تثبت هذه المنظمة أنها غير عاجزة عن تناول هذه المسألة .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان جوا من التوتر وعدم الاستقرار مازال يخيم على شرقي البحر المتوسط ، واننا نعرب عن عميق أسفنا لأنه بالرغم من الجهود المكثفة للمجتمع الدولي ، التي شاركت فيها الأمم المتحدة بكل ثقلها ، فان الموقف في قبرص مازال بلا حل ، على مدى ست سنوات متعاقبة ، وان القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة لم توضع بعد موضع التنفيذ .

انها لم تكن المرة الأولى التي شعرنا فيها بشيء من التشجيع ويقدر من التفاوض حينما علمنا أن هناك اتفاقا من عشر نقاط قد تم التوصل اليه بين الطائفتين القبرصيتين في ايار/مايو الماضي في نيقوسيا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ورغم هذا التفاوض فاننا نتفق مع ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره الذي قدمه مبكرا ، لقد ذكر فيه أنه ضمن أمور أخرى ،

” . . . فان اتفاقية ١٩ ايار/مايو لا تحل ، وليس من شأنها ان تحل الخلافات

الجوهرية التي تواجه الأطراف ” . (S/B369,Para.63)

اننا جميعا هنا ندرك تماما ان المحادثات بين الطائفتين وجدت نفسها في مأزق جديد . ان الوفد الهنغاري في معالجته للنقاش الحالي حول قضية قبرص ، انما يستلهم الرغبة الخالصة في أن تسهم مناقشاتنا في استئناف مبكر للمفاوضات والمحادثات بين الطائفتين . وبناء على ذلك ، فاننا مازلنا نتمسك بموقفنا الذي اعلناه أكثر من مرة ، في ان الجمعية العامة يجب أن تتخذ تدابير معقولة وبناءة من أجل دفع عملية التوفيق بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة . ومن هذا المنطلق فاننا سوف نبدي ملاحظاتنا حول قضية قبرص في هذه الدورة للجمعية العامة .

اننا لا نستطيع ، ولن نظل مكتوفي الأيدي أمام حقيقة ان وضع جمهورية قبرص كدولة من الأمور التي لم تحسم بعد . وبصفتها من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز ، فان جمهورية قبرص قد عظيبت بالتأييد التام من قبل الشعب الهنغاري وحكومته ، وأن هذا التأييد لن يهتز أبدا . ومن بين التطورات الأخيرة التي استجرت على الساحة الدولية تجاه تأييد جمهورية قبرص ، هو ما انعكس في الاعلان السياسي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا بكوبا منذ شهرين فقط . اننا نرحب بروح الاعلان في هذا الصدد . اننا ما برحنا

نصبر عن وجهة نظرنا المتمثلة في أن جمهورية قبرص تستحق وفي حاجة الى التأييد الكامل لحركة عدم الانحياز ، ويمضي الوقت فاننا نشعر أكثر فأكثر بصدق قناعتنا .

ان هنغاريا لا تسمى وراء المصالح الانانية ، وكانت دائما تقف ضد فرغى أى حل سواء بالنسبة لقضية قبرص أو بالنسبة لشعبها الذى عانى طويلا . ان استمرار مأساة شعب قبرص ، فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين أو بالقبارصة الاتراك ، قد عبرنا دائما ازاءه عن تعاطفنا العميق ، واننا ننظر الى كل الشعب في قبرص على أنهم قبارصة دون أية تفرقة أو تمييز مهما كان . وأود أن أضيف اننا لن نحيد أبدا عن ذلك .

ان قناعتنا راسخة في أن بياننا يعبر عن موقفنا المبدئي من حيث أن الحل المجدى والممكن الوحيد لقضية قبرص ، يتمثل في التوصل الى نتائج ايجابية لهذا النقاش .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تولي اهتماما كبيرا للتوصل الى حل منصف ودائم للقضية القبرصية . ان مثل هذا الحل ينبغي أن يستند الى الاحترام الكامل لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص واعتبارها دولة غير منحازة . اننا مازلنا نؤمن ان القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة توفر أساسا طيبا من أجل تسوية هذه القضية بصورة مقبولة من جميع الأطراف . اننا نود أن نؤكد من جديد على موقفنا الذى يعتبر ان المحادثات بين الطائفتين هي الاطار الاكثر ملاءمة من أجل معالجة وحل المشكلات الجوهرية .

في هذا الصدد ، نود أن نناشد الأطراف المعنية مباشرة أن تمتنع عن الإلحاح على أية شروط مسبقة قبل أن تبدأ المفاوضات الجوهرية . ان المائفتي الجزيرة ينبغي عليهما أن تدركا المسؤولية المطلقة على عاتقهما في هذا الجانب الخاص لطائفة المشكلات واسعة المدى الناجمة عن الوضع غير المستقر في قبرص .

ونود أن نعرب عن مشاورتنا لوجهة النظر التي عبرت عنها الأطراف نفسها ، في أن عمل مسألة قبرص ينبغي أن تستند الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك توجيهات مكاريوس - دنكتاش المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٧٧ . والاتفاق الذي النقطة العشر المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذي تم التوصل اليه بين رئيس الجمهورية وزعيم القبارصة الأترك .

وتأسيسا على ذلك ، فان وفد هنغاريا يؤكد من جديد تأييده الكامل لجمهورية قبرص غير المنعازة وندعو الى الاعترام التام والصارم لاستقلالها وسيادتها ، ووحدة أراضيها . وما زلنا نؤكد على ان القضايا طويلة الأمد المتعلقة انما تندرج ضمن اختصاص المائفتي الجزيرة وينبغي ان يتم التفاوض بشأنها بينهما . وان نعرب عن قناعتنا هذه فانه لا يسمعنا الا ان ننوه بأن الرأي العام أحيانا يكون متعجزا بسبب انحراف الاهتمام عن القضايا الجوهرية الى المسائل الثانوية التي تتعلق بالاجراءات . لذلك ، فاننا نضم صوتنا الى اولئك الذين ينادون باستئناف المحادثات بين المائفتين بصورة مفيدة وموجهة وبناءة وبدون ابطاء . ليس هناك من شك في أن تسوية منصفة ومستمرة للمشكلات المتعلقة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة ومصالح كلا الطرفين ، القبارصة الأترك والقبارصة اليونانيين على حد سواء .

اننا ما برحنا نعرب عن أسفنا حيال أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص ، كما ندونا دائما بالجهود غير المستنيرة التي تستهدف فرض ترتيبات استراتيجية على شعب قبرص الذي عانى من مهنة طويلة . ونود أن نؤكد الان هذا الموقف مرة أخرى .

ان وفد هنغاريا يطالب بانسحاب كل القوات الاجنبية والافراد العسكريين ، وكل وجود عسكري آخر من جمهورية قبرص . وبهذا المنطق نرعب بالمقترح الرامي الى جعل الجزيرة منقاعة منزوعة السلاح .

كما نود أن نعرب عن أملنا في ان مناقشة الجمعية العامة لمسألة قبرص هذا العام سوف

تسهم في ان تستأنف ، ودون ابطال ، المعاهدات بين الطائفتين بغية تسوية المسائل المتعلقة ، كما يعدونا الأمل في أن الطائفتين سوف تستجيبان الى نداء المجتمع الدولي وستلبيان هـذا النداء بطريقة مسؤولة .

لذلك فاننا نحث بشدة على التطبيق الصارم والفوري لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لأنه من الشروط التي لا مـنـاص منها اذا ما كنا نبغي انجاح قراراتنا وكافة جهودنا التي تبذل في هذا المضمار . ان الأمين العام لمنظمتنا حري بعميق تقديرنا وامتناننا للجهود الدائبة والمتفانية التي بذلها من أجل استئناف المفاوضات المفضية والجمهورية بين الطائفتين . ونود أن نصـرب للأمين العام عن خالص ثقتنا باضطلاعـه بمهمته العصبية .

السيد بترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة

بلادى تشعر بالقلق العميق ازاء الجمود الذى طال أمده بين الطرفين لايجاد حل لمشكلة قبرص . ونحن نشني ثناءً مستفيضاً على الجهود التي لا تـكـل للأمين العام ، ومبعوثيه المخلصين خلال العام الماضي لمحاولة كسر هذا الجمود والعمل على ايجاد تسوية شاملة لقبرص . ونعتقد انه يتمين على جميع أصـدقـاء قبرص أن يؤيدوا هذه الجهود بقوة ، وقد شعرنا بالتشجيع نتيجة الاتجاه البناء لايجاد حل وسط ، والذى أدى الى اتفاق قمة ٩ (أيار/مايو) فى العشر نقاط في نيقوسيا . ونحن ، مع دول كثيرة أعضاء ، شعرنا أن الاتفاق واستئناف المعاهدات بين الطائفتين من شأنهما أن يولدا شعوراً بالتقدم ، وان يعطيا دفعة للبعث الطويل من أجل ايجاد حل عادل لمشكلة قبرص . لذلك ، نشعر بالأسف العميق لوقف تلك المعاهدات ونعتقد ان الجانبين مسؤولان عن هذا المنحط للمؤسف للأحداث . وكما قال الأمين العام في تقريره للجمعية العامة ، ان الأطراف ، عن طريق عدم تركيزها على جوهر مشكلة قبرص وفقاً للأولويات التي وردت في اتفاق ٩ (أيار/مايو) ، فشلوا في استغلال الفرص الجديدة التي أتاحتها هذا الاتفاق الجديد .

ان الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة تماما بهدف ايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، ونعتقد ان جهود جميع الأطراف المعنية يجب ان تهدف الى تشجيع استئناف ناجح وسريع للمعاهدات بين الطائفتين دون ربطها بأى شروط من أى جانب آخر . وندعو كل الدول الى أن تؤيد — كما نفعل نحن — اقتراح الأمين العام باستئناف المعاهدات في تاريخ لا يتجاوز كانون

الثاني / يناير القادم على أساس اتفاق العشر نقاط المؤرخ ٩ (أيار/مايو . اننا نتفق تماما مع ما ذهب اليه الأمين العام من أن استمرار عملية المفاوضات الفعالة هي البديل الوعيد لاستمرار الوضع الراهن الى أجل غير مسمى ، مع كل ما ينطوي عليه من عدم استقرار ، ومخاطر ، ومشاعر اعباط . كما نتفق معه على ان الطريق الذى سار عليه ، كما ورد في تقريره ما زال سليما من كافة النواحي . ان سعادة وزير خارجية قبرص في خطابه الى هذه الجمعية اقترح تشكيل لجنة معنية بمسألة قبرص . وفي الوقت الذى ندرك فيه تماما المنطق الذى دفع حكومة قبرص الى التقدم بهذا المقترح وتأنيده ، فاننا لا نعتقد ان تشكيل مثل هذه اللجنة سيزيد من فرص الوصول الى تسوية عادلة ودائمة تفني باحتياجات كل القبارصة . بل على العكس ، نخشى ان مثل هذه اللجنة يمكن ان تتداخل دون موجب في الجهود المتصلة للأمين العام لاقناع الأطراف باستئناف المفاوضات المباشرة المكثفة بين اللائفتين .

كما هو الحال بالنسبة للعديد من القضايا الاخرى التي تواجه الجمعية العامة ، فان من يعنيههم الأمر مباشرة تكون لديهم آراء متشعبة ومشاعرهم متقدة . فاذا كنا نريد أن نلعب دورا بناء وفعالاً لايجاد حل لمشكلة قبرص ، فمن الضروري ان نتجنب الجدل اللفظي ونهتم بالمسائل الأساسية بطريقة رصينة واعية وايجابية . وبهذه الطريقة وعدنا نستطيع ان نزيد من فرص ايجاد تسوية عن طريق التفاوض ، وعلى كل الأطراف ، أن تدرك عقم وعدم جدوى أى انتصارات خطابية ضحلة . في الختام ، نحث الاطراف بشدة على أن يندأوا مرة أخرى الى مصالحهم الحقيقية فسي ايجاد قبرص المستقرة السلمية ، وان يلتزموا التزاما سياسيا حقيقيا بالعمل على الوصول الى حل وسط مجدى عن طريق التفاوض . ونأمل مخلصين أن تستأنف المحادثات بين اللائفتين دون ابطاء ، لأنها اذا ما بدأت ، فسيكون الطرفان على استعداد للدخول في مفاوضات مضطربة مستمرة من شأنها ان تؤدي في النهاية الى الهدف الذى نسعى اليه جميعا . ألا وهو ايجاد تسوية سلمية ودائمة تفيد كل القبارصة .

السيد زيميس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تدرج مسألة قبرص على جدول أعمال الجمعية العامة ، وان هذا في حد ذاته دليل كاف على انه لم يحرز تقدم نحو حل المشكلة التي تتبع جذورها من أعظم حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة الصارخة منذ قيام الأمم المتحدة*.

وفي السنوات الخمس التي مضت منذ غزت القوات التركية جمهورية قبرص في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، فقد اعتمدت الجمعية العامة خمسة قرارات بشأن قبرص ، واعتمد مجلس الأمن أربعة أمثال هذا العدد . وما من قرار من هذه القرارات التي اعتمدت بالاجماع أو بالأغلبية الساحقة ، اقتربت حتى من التنفيذ ، لسبب بسيط للغاية وهو أن الطرف الذي وجهت اليه هذه القرارات اختار أن يتجاهلها ، وذهب الى حد انه صرح بأن ارادة المجتمع الدولي لن تلزمه اذا ما كانت مختلفة مع آرائه .

ان أفضل مثال على هذا الموقف يمكن أن نجده بالمقارنة بين قرار العام الماضي ١٥/٣٣ وبين الموقف الحالي في قبرص . ففي هذا القرار ، فان الجمعية العامة ، بعد أن عبرت عن أسفها ازاء عدم تنفيذ قراراتها السابقة : أولا ، كررت تأييدها الكامل لسيادة واستقلال وسلامة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص ودعت الى وقف كل تدخل أجنبي في شؤونها . ومع ذلك ، فان حكومة قبرص تمارس السيادة على ٦٠ في المائة فقط من أراضي الجمهورية ، وما زالت الـ ٤٠ في المائة الأخرى مستمرة تحت احتلال القوات التركية .

ثانيا ، طلبت الجمعية العامة كذلك ، التنفيذ الفوري والفعلي لقرارها ٣٢١٢ (د-٢٩) ، الذي اعتمد بالاجماع وأيده مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والقرارات التالية الصادرة عن هاتين الهيئتين ، التي تقدم الأساس لحل مشكلة قبرص . ومع ذلك ، فان عبارة "التنفيذ الفوري والفعلي" ما زالت نصا بلا روح ، بسبب ادعاء تركيا الضريب بأن قرارات الأمم المتحدة ستكون نافذة فقط بعد التوصل الى تسوية يتفق عليها الطرفان .

ثالثا ، كذلك دعت الجمعية العامة الى انسحاب جميع القوات الأجنبية المسلحة والوجود العسكري الأجنبي من جمهورية قبرص . ومرة أخرى ، فان هذا البند فسرتة الحكومة التركية بطريقة غريبة حيث جعلت الانسحاب مشروطا بحل ينسجم مع حقيقة تقسيم الجزيرة . وفي العام الماضي ، وأمس مرة أخرى ، اعترض ممثل تركيا على عبارة " جيش الاحتلال " عند الاشارة الى الجيش التركي

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

في قبرص ، وقد فضل أن يسميه جيش السلام الذي يضمن أمن القبارصة الأتراك . ان السلام في قبرص تضمنه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم وليس جيش احتلال . وربما يكون كافيا أن نذكر مثلا واحدا حتى يتضح دور الجيش التركي في صيانة السلم . بعد خمس سنوات من الغزو ، انتقدت الصحافة القبرصية التركية بتاريخ ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ " قانونا " صدر في قبرص المحتلة أعلن بمقتضاه أن ٨٥ في المائة من شمال قبرص ، منطقة عسكرية لا يسمح لغير الأتراك بدخولها الا أثناء النهار ، وبالإضافة الى ذلك ، فان القبارصة الأتراك أنفسهم يحتاجون الى تصريح خاص للاقتراب لمسافة خمسة أميال من خط المواجهة . ان هذا هو الحال في الحياة العادية والسلام الذي يسود في قبرص المحتلة . كذلك فان تركيا تشير الى عدد القوات التي سحبتها من الجزيرة " كدليل على حسن النوايا " . وبالطبع من الصعب التحقق من الأرقام المتاحة ، ولكن من الواضح ان القوات التي ما زالت في قبرص - وهي ٣٠ رجل حسب التقديرات المتحفظة - لا تزال تشكل تهديدا للجمهورية وتؤثر تأثيرا سلبيًا على الجهود التي تبذل لاجراء حوار بناء بين الطائفتين .

رابعا ، استطردت الجمعية العامة ، فدعت الى احترام حقوق الانسان لجميع القبارصة واعتماد اجراءات عاجلة لعودة اللاجئين الى ديارهم في امان انا ما رغبوا في ذلك . وللأسف ، فانه لم يحرز أى تقدم في هذا الموضوع أيضا . وسأذكر أمثلة قليلة في هذا الصدد ، فالأطفال القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة والذين يذهبون الى مدارس الجنوب ، لم يسمح لهم بزيارة آباءهم في الصيف الماضي . ان الطائفة المارونية في القطاع الذي تحتله القوات التركية تعرضت لضغط منذ شهر مضى حتى تتنازل عن جانب كبير من أرضها القابلة للمزراعة للقبارصة الأتراك وللمستوطنين الأتراك القادمين من تركيا الغازية . وأخيرا أيضا ، توقفت الادارة القبرصية التركية عن قبول رسائل الصليب الأحمر الى القبارصة اليونانيين وطلبت أن تكون جميع الخطابات والطرود من القطاع المحتل ، والتي كانت تحملها من قبل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، طيها طوابع البريد القبرصية التركية ، التي اعلن اتحاد البريد العالمي انها غير قانونية .

أود كذلك أن اذكر انه لم يسمح لأى لاجئ قبرصي واحد بالعودة الى المدينة أو القرية التي كان يعيش فيها قبل ان يضطر الى الفرار أمام جيش الاحتلال المتقدم .
اسمحوا لي الآن ان اتناول مسألة المحادثات بين الطائفتين والتي أوصى بها كذلك قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٥ زاي (١٩٧٨) وكل القرارات السابقة والتي تشكل ، ولا شك ، الطريق الوحيد الممكن الى تسوية عادلة .

وعندما توصل رئيس جمهورية قبرص وزعيم الطائفة القبرصية التركية يوم ١٩ ايار/ مايو من هذا العام تحت الرعاية والمشاركة النشطة للأمين العام ، الى اتفاق يكون اطارا لاستئناف المحادثات فيما بين الطائفتين كانت هناك آمال كبيرة في ان :
” محادثات مستمرة ومنتظمة وبلا تأجيل [قد] تبدأ فيما بين الطائفتين ”

(A/34/620 , Annex V , page 2)

ولقد تضمنت الاتفاقية عدة أحكام أساسية . واعتمدت كأساس للتفاوض كل من قرارات الأمم المتحدة ، والخطوط التوجيهية التي اتفق عليها الأسقف الراحل مكاريوس والسيد دنكناش بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧ . وقد نصت الاتفاقية على أن مسألة اعادة توطين سكان فاروشا يجب ان تعطى أولوية كما عدت الجوانب المحددة للمشكلة والتي يجب ان تكون موضوع التفاوض ، وتضمنت حكما بأن الطرفين يجب عليهما ان يمتنعوا عن اتخاذ أى عمل قد يعرض للخطر نتيجة المحادثات . وفي الواقع لقد شكلت الاتفاقية كلا متوازنا ومتكاملا يمكن ان يؤدي في وقت معقول ، اذا ما نفذت بنية حسنة ، الى حل عادل ودائم للمشكلة .

ان المناخ الذي ساد قمة نيقوسيا قد عززته الاتفاقية المماثلة بين الرئيس كبريانو والسيد دنكناش للتحقيق في مصير حوالي ألفي شخص فقدوا نتيجة للعمليات العسكرية التي تلت غزو قبرص ولقد اتاحت هذه الاتفاقية الفرصة المناسبة لتكوين جهاز تحقيق نص عليه القرار ٣٣ / ١٧٢ زاي للجمعية العامة ، والذي لم يتمكن حتى ذلك الوقت من القيام بمهمته بسبب معارضة الادارة القبرصية التركية . ولقد صرح السيد دنكناش في وقت الموافقة على هذا الترتيب انه يتوقف على موافقة ما أسماه بالسلطات المعنية .

انه لمن المؤسف ان الحماس الذي خلقتة اتفاقية ١٩ ايار/ مايو قد تبدد بعد ذلك بقليل

جدا ، أولا بسبب تصريحات السيد دنكتاش الذي حاول أن يحرف من مضمون الاتفاقية بما أسماه تفسيرات لأحكامها . وثانيا ، وهو الأكثر أهمية ، انهيار المحادثات ذاتها بعد اسبوع تقريبا من بدايتها . هذا الانهيار يعود الى انه في بداية المحادثات حاول المفاوض القبرصي التركي ان يحكم مسبقا ، وخارج اطارها ، على موضوعين أساسيين هما البنية الدستورية للدولة باصراره على مفهوم الثنائية الاقليمية ، وحرية الحركة وتوطين السكان ، وذلك بحجة حماية أمن الطائفة القبرصية التركية ولقد جعل الجانب القبرصي التركي قبول وجهات نظره من هذين الموضوعين شرطا مسبقا لاستمرار المحادثات .

ان هذه المطالب غير المعقولة خلقت مأزقا مازال مستمرا . ان الأمين العام ومعاونيه فسي الأمانة في جهودهم للتوصل الى مخرج من الطريق المسدود قد بحثوا عدة صيغ قد تسمح باستئناف المحادثات . ولقد طرحوا على الجانبين مجموعات من الأفكار لم يكن أى منها اقتراحا رسميا أو كان الهدف منه ان يعل محل اتفاقية النقاط العشر أو أجزاء منها . ان هذه الأفكار قد أخذت فسي الاعتبار ، وبدرجات متفاوتة ، المطالب القبرصية التركية ، ولقد كان هذا طبيعيا لأن الحكومة القبرصية لم تتساءل ابدا حول صحة الاتفاقية ذاتها ولم ترفض ان تواصل المحادثات كما حددتها الاتفاقية . ان تشدد الجانب القبرصي التركي وعدم رغبته الواضحة في مواصلة المحادثات لم يترك خيارا لحكومة قبرص الا ان تلجأ ، مرة أخرى ، الى محافل دولية مختلفة ، بحثا عن تأييد لنضالها العادل وكان أول هذه الاجتماعات هي قمة الكومنولث في لوزاكا والتي عقدت في الاسبوع الأول من آب/ اغسطس أى بعد شهرين ونصف من توقيع اتفاقية النقاط العشر ، وبعد شهر ونصف من توقف المحادثات فيما بين الطائفتين . وكان الاجتماع الثاني هو قمة البلدان غير المنحازة في هاافانا بعد شهر واحد . وليس من قبيل المصادفة ان هذين الاجتماعين اللذين لا يمكن الشك في حيادهما قد أيدا فسي وثائقهما الختامية ، مرة أخرى ، جهود ومطلب شعب قبرص في تسوية مشكلاته دون تدخل خارجي ، ودون وجود قوات احتلال ، ودون أى املاء من قبل أطراف ثالثة .

لقد كان هذا هو الموقف عندما عبر السيد دنكتاش ، في بداية تشرين الأول/ اكتوبر ، فجأة ، عن رغبته في استئناف المحادثات فيما بين الطائفتين على أساس الاقتراحات التي ادعى ان الأمين العام قد قدمها في ٢٣ آب/ اغسطس . وفي هذا الصدد ، أود أن اشير الى ما يلي : في المقام

الأول لم يقدم الأمين العام أية اقتراحات رسمية للأطراف بعد اتفاقية ١٩ ايار/مايو . لقد أوضح ذلك في مناسبة عامة واحدة على الأقل ، وفي تقريره الى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/34/620 بتاريخ ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ .

في المقام الثاني ، فان الاتفاقية المشار اليها هي نص واضح فير قابل للبس ، التزم به بكل حرية ممثلا الطائفتين ، وهي لا تتطلب أى ايضاح أو تفسير أو إعادة تفاوض ، انها تشكل اطارا لاستئناف المحادثات ، وأى تعديل فيها سيؤدى الى تعقيد الأمور ، ويوسع الفجوة فيما بين الطرفين . ان الموضوعات التي أثارها فيما بعد الزعماء القبارصة الأترك المتعلقة بنظام الاقليم وما سمي بأمن الطائفة التركية ، هي موضوعات من الواضح أنه ينبغي مناقشتها خلال المحادثات ذاتها ، وذلك لأنها تشكل جوانب المشكلة كاملة . ان أى محاولة للحكم المسبق على هذه الموضوعات سيكون غير عادل ومتعارض مع الهدف الذى وضعتة الاتفاقية .

ثالثا ، يجب الاشارة الى أن السيد / دنكتاش كان في الأصل قد رفض أفكار ٢٣ آب/ أفسطس ، والسبب واضح للغاية في أنه قام بتغيير رأيه قبل وقت قصير من مناقشة الجمعية العامة لمشكلة قبرص ، ولا يجب أن يخدع أولئك الذين شهدوا خلال السنوات الخمس الأخيرة اصرار الزعماء القبارصة الأترك على رفض الجلوس حول مائدة التفاوض ، والبحث عن حل يأخذ في الاعتبار المصالح الشرعية لسكان الجزيرة .

أخيرا ، ينبغي عليّ أن أذكر تطورا آخر مخيبا للأمل يميل الى تأكيد الشكوك الخطيرة الموجودة لدى البعض مما اذا حسن نية الزعماء القبرصية التركية . ان السيد دنكتاش لم يؤكد للأمين العام حتى الآن قبوله النهائي لتكوين جهاز التحقيق عن الأشخاص المفقودين ، وذلك رغم أنه - كما قلت من قبل - وقع في ١٩ ايار/ مايو اتفاقية بهذا المعنى . وبالتأكيد لا يمكن أن يكون اقناع معاونيه الذين يسميهم " السلطات المعنية " ، قد استغرق ستة أشهر لا قناعهم بضرورة مواصلة تنفيذ التدبير الذى يهدف فقط الى تخفيف آلام أسر وأقارب هؤلاء الأشخاص التمساء .

يجب أن يكون واضحا بالنسبة لكل أولئك الذين يعرفون المسألة القبرصية ، أنه لا يمكن احراز أى تقدم طالما أن طرفا من الأطراف ، وهو في الوقت ذاته المعتدى ، لا يرفب في التفاوض بحسن نية . لكن المجتمع الدولي الذى تجسده الأمم المتحدة ينبغي ألا يستسلم ، لأنه اذا استسلم سيكون في الواقع يتفاضى عن العدوان ، وعن انتهاك أحد المبادئ المقدسة للميثاق . بالنسبة لمواصلة جهودنا لا قناع تركيا والطائفة القبرصية التركية بالبحث عن حل عادل ودائم للمشكلة في روح من التعاون ، فانه ينبغي علينا أن نستطلع كل فكرة جديدة تعرض علينا . انساني

أفكر هنا ، بشكل خاص ، في اقتراح الرئيس كيريانو عندما تحدث أمام الجمعية العامة في بدايات هذه الدورة ، بتكوين لجنة من الدول الأعضاء تساعد في الجهد من أجل الخروج من الطريق الحالي المسدود . وكذلك ، فان أفكاراً أخرى قد تكون عملية ، وان ما يجب أن نتحاشاه بأى ثمن ، هو أن نرضى بالوضع الراهن الذى يخشى من تحوله الى وضع دائم مع كل يوم يمر . اننا ملتزمون نحو شعب قبرص بالألا نترك سبيلا لا نطرقه حتى نضع حدا لمأساته .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان الهند كانت دائما مهتمة

بشكل خاص بهذه المسألة المعروضة أمامنا نظرا لصدقتها التقليدية مع شعب وحكومة قبرص . لقد كان وفد بلادى يشارك بنشاط في مداوات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة قبرص منذ أثيرت للمرة الأولى في ١٩٥٤ ، حينما كان شعب ذلك البلد يفاضل للاطاحة بالحكم الاستعماري عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير . ان قبرص ، شأنها شأن الهند ، هي أحد الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز ، ونحن ملتزمون بتقديم تأييدنا الكامل لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي وعدم انحياز هذا البلد الصديق . وقد طالبنا أيضا بالانسحاب الفوري لكل القوات العسكرية الأجنبية من جمهورية قبرص ، والتزام كل الدول المعنية التزاما تاما بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية . وبايجاز فاننا مازلنا ملتزمين بتنفيذ القرار ٣٢١٢ (٥ - ٢٩) الذى اعتمده الجمعية العامة في ١٩٧٤ ، والذى أقره مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) .

وفيما يتعلق بالنواحي الداخلية لمشكلة قبرص ، فقد شجعت الهند دوما المفاوضات بين الطائفتين على قدم المساواة بغية الوصول الى تسوية ودية مقبولة للطرفين مبنية على حقوقهم الأساسية المشروعة .

انها أمة متعددة العقائد ، متعددة الجنسيات واللغات . وتهتم الهند اهتماما كبيرا بتحقيق الأمانى المشروعة للأقليات . وفي الوقت ذاته فانها ترى أنه لا يحق لاي جالية في أى بلد أن تدعو الى تدخل عسكري أجنبي وتحاول فرض الحل عن طريق استخدام السلاح . وبالمثل ، فانه لا يحق لبلد أن يتدخل بطريقة مشروعة في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة لحساب طائفة أو أخرى .

لذلك ، فقد تلقينا بارتياح بالغ أنباء اتفاق ١٩ أيار/مايو الذي تم التوصل اليه بين ممثلي الطائفتين في قبرص تحت رعاية الأمين العام . لقد كنا نأمل أن هذا الاتفاق سيؤدي الى مفاوضات بناءة مجددة بين الجانبين ، لا يكون من شأنها فقط حل النواحي الداخلية للمشكلة ، ولكن النواحي الخارجية أيضا ، وبالذات الوجود غير المشروع لقوات عسكرية أجنبية في قبرص . ان حركة البلدان غير المنحازة قد رحبت وأعربت أيضا عن تأييدها لاتفاق النقاط العشر الذي تم التوصل اليه في نيقوسيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

لقد علمنا ، بمشاعر خيبة الأمل العميقة ، من تقرير الأمين العام للجمعية العامة أن

الفرص التي أتاحتها تلك الاتفاقية لم تنتهز بالكامل .

" صادفنا صعوبات كبيرة في الاحتفاظ بقوة الدفع التي تولدت " . (A/34/620, para. 29)

ويبدو أن المفاوضات على أساس الاتفاقية ذات النقاط العشر بقيت جامدة ، ويبدو أنه

لا توجد آفات واضحة لاستئنافها في المستقبل القريب .

ولن يكون من الملائم لنا أن نعقب على المواقف المتباينة التي اتخذها الجانبان خلال

المفاوضات ، لأننا إذا فعلنا ذلك فسنكون كمن يتدخل في الشؤون الداخلية لقبرص . ومع ذلك ،

نود أن نقول أنه حتى تنجح المفاوضات ، فإنه يتعين على الطرفين أن يتصرفا باخلاص وأمانة ، على

أن يستبعدا عدم الثقة والذكريات المريرة التي ورثوها من الماضي . ويجب على الطرفين في البداية

أن يعملوا باخلاص على تنفيذ النقطة السادسة لاتفاقية أيار/مايو ١٩٧٩ ، وهي :

" الامتناع عن أى اجراء من شأنه أن يضر بنتيجة المحادثات " . (المرجع السابق ،

ملحق ٥

وبذلك ، فانهما يشجعان على توليد الثقة المتبادلة وحسن النية .

لقد طالبت قرارات الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ بالتنفيذ الفوري والفعال للقرار ٣٢١٢

(د - ٢٩) وجميع القرارات التالية له ، ولا شك أن قرار هذا العام سوف يتضمن نفس الأحكام .

ومن رأينا أن القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) لا يمكن أن ينفذ بفعالية الا عن طريق المفاوضات السلمية

بين الطائفتين . ويقول تقرير الأمين العام نفسه ، وأقتبس مرة أخرى :

" ليس هنالك من بديل لعملية التفاوض الفعالة ، اذا كنا نريد الوصول الى تسوية

عادلة دائمة ومقبولة من الطرفين ، لمشكلة قبرص " . (المرجع السابق - فقرة ٣٣)

لذلك نشعر أنه بقوة الدفع التي تولدت عن اتفاقية ١٩ أيار/مايو يجب على الجمعية العامة

هذه السنة ، في الوقت الذي تؤكد فيه من جديد المبادئ العادلة والمنصفة لايجاد حل لمشكلة

قبرص ، أن تشجع على استئناف المحادثات بين الطائفتين . هذه هي الأهداف التي يسترشد

بها وفد بلادي في عمله في اطار مجموعة عدم الانحياز ، التي تحاول صياغة مشروع قرار بشأن قبرص ،

وفي هذه الجمعية أيضا .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أوجه تحية خالصة الى الأمين العام على الجهود الخالصة التي بذلها لحث الأطراف على استئناف المحادثات بين الطائفتين ، على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وفي الواقع . فان اتفاقية ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ كانت نتيجة لدبلوماسية الصابرة والماهرة . ونحن ندرك أن احراز المزيد من النجاح لجهود الأمين العام يتوقف على حسن النوايا وروح التساهل المتبادلة التي نأمل في أن تظهرها الأطراف المعنية مباشرة .

السيد ثونبرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : خلال العام الذي انقضى منذ المرة الأخيرة التي ناقشت فيه الجمعية العامة المسألة القبرصية فان الأمين العام قد بذل جهودا مكثفة لحث الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على الاجتماع معا . وقد بدا لوهلة أن جهوده سوف تكفل بالنجاح . وقد استؤنفت المحادثات بين الطائفتين في ١٥ حزيران/يونيه على أساس ما يسمى بالاتفاقية ذات النقاط العشر في ١٩ أيار/مايو ، على أن المحادثات قد توقفت بعد بدئها باسبوع واحد .

وفيما بعد ، واصل الأمين العام تقديم مقترحات للأطراف المختلفة من أجل الخروج من المأزق . وحتى الآن ، لم يتمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق حول أى من المقترحات التي قدمها الأمين العام بغية استئناف المحادثات .

وترغب الحكومة السويدية في هذا السياق ، أن تعبر عن عميق تقديرها للأمين العام لجهوده الدائبة التي بذلها من أجل التوصل الى حل لمشكلة قبرص .

لقد صدر تقرير الأمين العام بشأن مسألة قبرص منذ أيام . ونحن نجد أن هذه الوثيقة ذات أهمية بالغة ، لأنها تسلط الضوء ، بصفة خاصة ، على مواقف الطرفين المتنازعين . لقد أوضح لنا الأمين العام بالتفصيل في تقريره المقترحات المختلفة التي تقدم بها للطرفين لعملهما على الموافقة على استئناف المحادثات وقد وصف محاولاته الدائبة لجمع الطرفين ، وقال في تعليقه :

” ان رفض الطرفين الاجتماع يوضح عمق الهوة التي تفصل بينهما ، وانعدام الثقة

بينهما ” . (A/34/620.para.31)

لقد أشار الأمين العام أيضا في تقريره العام بشأن أنشطة المنظمة الذي قدم في ١١ أيلول / سبتمبر الماضي الى المشكلة الخطيرة المتعلقة بالصعوبات التي يصادفها الطرفان :

” في محاولة التوصل الى حلول وسط أو صيغ توفيقية ، وهذا أمر ضروري اذا ما أريد للمفاوضات أن تكون مفيدة ” (A/34/L.7.P.7)

ويتعين على الطرفين أن يقبلا التوصل الى حلول وسط اذا ما أريد للمفاوضات أن تكلل بالنجاح ، وهذه حقيقة بديهية ينبغي أن تكون ماثلة في ذهن الطرفين .

وان نطالع تقرير الأمين العام بشأن قبرص فاننا نشعر مثله بأن هنالك أرضية مشتركة للتفاهم ، ويمكن للطرفين انطلاقا منها أن يبذلا جهودا خالصة لتناول المشكلات الهامة .

وكما فعلت السويد في العام الماضي ، فانها توجه نداء ملحا الى الطرفين حتى ينتهجيا أسلوبا بناء صوب استئناف المحادثات في المستقبل ، والتي من شأنها أن تؤدي الى تسوية شاملة .

ان مثل هذه التسوية ينبغي أن تتم في اطار قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، وهو القرار الذي يشتمل على جميع العناصر الأساسية وهي سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص ، وحققها في مواصلة سياسة عدم الانحياز .

لقد واصل الأمين العام جهوده على أساس التفويض المعطى له بموجب القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) لمجلس الأمن ومن أجل ذلك ، فاننا لا نؤيد بأي حال من الأحوال الفكرة قيد البحث الآن ، والتي ترمي الى تشكيل جهاز تابع للأمم المتحدة أو لجنة لتناول مسألة قبرص بشكل خاص . اننا نخشى أن يؤدي مثل هذا الجهاز الجديد الى نتائج على النقيض مما نأمل فيه ، وأن يزيد من صعوبة مهمة الأمين العام فيما يتعلق باستئناف المحادثات بين الطائفتين ، أكثر مما تساعده في هذا الشأن .

لقد عبرنا ، في العام الماضي ، أمام الجمعية العامة عن عميق قلقنا ازاء المشكلات الانسانية في قبرص ، وبصفة خاصة الأشخاص المفقودين وقد أحاطنا بتقرير الأمين العام بشأن قبرص علما بأنه لم يتم انجاز أى جديد في هذا العام . ولقد بذل الأمين العام جهودا ومحاولات بغير نجاح ، لحمل الطرفين على تنفيذ قرار الجمعية العامة حول تشكيل جهاز لتقصي الحقائق من أجل اقتفاء آثار وحصر الأشخاص المفقودين من كل من الطائفتين في قبرص .

ان السويد بصفتها من الدول التي تشارك في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، منذ ١٥ عاما سنحت لها الفرصة مرارا ان تشير الى أن الطائفتين ينبغي عليهما أن تفيدا من الوقت الناجم عن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وذلك للتوصل الى حل لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات المفيدة .

وفي بيان ادلى به في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر في اللجنة السياسية الخاصة حول بند جدول الأعمال الخاص بعمليات صيانة السلام ، فان ممثل السويد نيابة عن دول الشمال الخمس اعلن ؛ " ان وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم يفرض التزاما واضحا على طرفي النزاع بأن يستخدموا وأن يفيدا بصورة بناءة من الوقت المتاح لهما بغية الوفاء بالتزامتهما عن طريق ايجاد حل للمشكلة السياسية الكاملة . وان أنشطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم لا ينبغي أن تكون ذريعة للجمود في التوصل الى حل . ان كل جهد ينبغي أن يبذل من أجل تفادي المفاولة في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلام في قبرص " .

ان هذا البيان ينطبق في كافة اجزائه على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وفيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فاننا مازلنا نؤكد ان هذا التمويل لا ينبغي أن يكون قاصرا على مجموعة صغيرة من الدول ، هي التي تقدم القوات لتضطلع بععب مالي غير متناسب بالنسبة لعملية حفظ السلام ، وينبغي أن تضطلع كافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بععب مماثل في تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

السيد اليورنوس (اكوار) (الكلمة بالاسبانية) : لقد كان لاكوادور بشأن مسألة قبرص موقف محدود تماما ، يعبر عن القلق الشديد الدائم ذلك انها طبقا لموقفها المبدئي تؤيد تأييدا كاملا سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والضرورة الحتمية لانسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية قبرص لأنه لا يمكن بأي حال أن يقبل أن تكون القوة مصدرا لاكتساب الحقوق .

ومازالت بلادنا ترى منذ ١٩٦٥ ، كما هو وارد في تقارير الأمم المتحدة ، ان يكون حل مشكلة قبرص على أساس العدالة ومصالح سكان هذا البلد الصديق . وبطبيعة الحال فان تفاهما

في ظل الاستقلال والمساواة بين الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية دون ضغط من أى تدخل خارجي يمكن أن يكون حلا يحظى برعاية الأمم المتحدة .
وبهذا الشكل فاننا نعيد تأكيد ما سبق أن ايدناه في قرارات الجمعية العامة المعنية
وما ارساه مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) .

ان وزير خارجية اكوادور السيد ديزكانسيكوتال في هذا الصدد في المناقشة العامة :
" . . . ان اكوادور تأمل أن يتوقف الاحتلال بالقوة حتى لا يعاني مند شعوب
قبرص المرهق وحتى يمكن للمفاوضات بين المجموعات القبرصية المعنية أن تتقدم بتعاون
الأمم المتحدة " . (A/34/PV.12 P.87)
وبالتالي فان اكوادور ستؤيد قرارا حول مسألة قبرص يستلهم المبادئ المذكورة وفي هذا
الصدد فانها ستساند تكوين لجنة تابعة لهذه الجمعية تسهم في تشجيع الحلول التي يتم البحث
عنها لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة حول قبرص .

السيد اتغل (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : تبحث الجمعية العامة أحد البنود
السياسية الهامة في جدول أعمالها وهو مسألة قبرص .
ولعدة سنوات وحتى الآن فان هذا البند يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس
الأمن وقد أعطت الجمعية العامة اهتماما كبيرا لهذا البند ، وتمت الموافقة في الجمعية العامة
وفي مجلس الأمن على العديد من القرارات والمقررات التي تهدف الى ايجاد تسوية عادلة لهذه
المسألة ان الأمم المتحدة ، تتطلق من حقيقة أن مسألة قبرص تهتم الأمن والسلام في منطقة البحر
الأبيض المتوسط وتهدد الأمن والسلام في العالم بأسره أيضا ، وان ايجاد تسوية عادلة سيقتضي على
الموقف المتفجر في قبرص وسيكون له أثر ايجابي على عملية تخفيف التوترات الدولية ، وعلاوة على ذلك
فان ايجاد تسوية سريعة للمشكلة هو أمر يتطلبه شعب قبرص الذي قسم بالقوة وأصبح لاجئا فسي
بلده نتيجة لهذا النزاع .

لهذه الأسباب فان جمهورية منغوليا الشعبية تعلق دائما أهمية كبرى على ايجاد حل
وتسوية سريعة دائمة لهذه المشكلة . وكثيرنا من الدول مازال من رأينا أن الطريق الوحيد والسليم
لايجاد حل لهذه المشكلة هو استعادة استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي قبرص ، والمحافظة

عليها والاحترام الكامل لوضعها كدولة غير منحازة . ان الطريق الى ذلك لا يمكن أن يكون بتحويل قبرص الى قاعدة عسكرية امبريالية مما يشكل خطرا على جمهورية قبرص ذاتها وللدول الأخرى في المنطقة .

ان الشروط الأساسية لاجراء محادثات بين الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع هو الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ووقف الوجود العسكري في الجزيرة ، ووقف سائر صور التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة ، هذه الشروط انعكست في العديد من القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة بشأن مشكلة قبرص ، بما في ذلك القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي وافقت عليه الجمعية العامة بالاجماع ووافق عليه مجلس الأمن بعد ذلك في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) . من الطبيعي ان حل مشكلة قبرص يتطلب في المقام الأول التنفيذ الكامل والمباشر لهذه القرارات .

ان أنسب محفل لبحث هذه القضية البالغة التعقيد لايجاد تسوية سياسية لمشكلة قبرص ، يتمثل في رأينا في الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر عالمي خاص تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومن الواضح أن دول عديدة في العالم بما في ذلك حكومة قبرص قد أيدت عقد مثل هذا المؤتمر ، كما أن رئيس جمهورية قبرص السيد كبريانو قد أيد مؤخرا هذا الاقتراح من فوق هذه المنصة . ولذلك ، فان جمهورية منغوليا الشعبية كغيرها من الدول تشاهد الدول الأخرى تأييد عقد مثل هذا المؤتمر في المستقبل القريب .

ان أى تناول لهذه المسألة لا يأخذ في الاعتبار آراء الجاليتين في قبرص اللتين يتكـون
منهما سكان الدولة الجزرية ، لا يمكن أن يؤدي الى تسوية عادلة ودائمة للأزمة . ان التسوية
العادلة للنزاع بين الطائفتين ، هي عنصر هام داخلي لتسوية مشكلة قبرص برمتها . ولهذا فإن
منغوليا رحبت بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن استئناف المحادثات بين الطائفة اليونانية
القبرصية وبين الطائفة التركية القبرصية وهي المحادثات التي توقفت منذ سنتين . ورغم انه لم يمكن
التوصل بعد الى اتفاق بين الطائفتين بشأن المسائل الهامة الخاصة بالتسوية الداخلية ، فان
حقيقة ان قادة الطائفتين قد وافقوا على وثيقة مشتركة تتضمن النقاط العشر ، باعتبارها أساسا لاجراء
المزيد من المحادثات ، هو أمر يعتبر حقيقة مشجعة ويمهد الطريق أمام التوصل الى تسوية عادلة
للمنازعات الداخلية في هذا البلد .

ان أحد الشروط الهامة لاجراء محادثات مثمرة وناجحة بشأن مسألة قبرص ، هو خلق المناخ
السياسي الملائم ، وبعبارة أخرى يجب على كل من طرفي النزاع ان يمتنع عن اتخاذ أى اجراء يكون له
أثر سلبي على المحادثات ، وهذا يتعلق أولا ، باجراءات مثل تلك الموجهة نحو دعم التقسيم القائم
على الأمر الواقع في قبرص .

لقد استمع وفد بلادى باهتمام الى الكلمات التي ألقاها الرئيس كبريانو في أول تشرين الأول /
اكتوبر من هذا العام في الجلسة العامة . ونحن نؤيد كلية اقتراحه الذي يرمي الى نزع سلاح قبرص ،
وهذا الأمر قد اكتسب المزيد من الأهمية في ضوء محاولات دول حلف الأطلنطي لوضع صواريخ أمريكية
متوسطة المدى في المنطقة . وتعتقد منغوليا ان نزع سلاح الجزيرة سيكون خطوة الى الأمام لايجاد
حل عادل دائم للأزمة كما انه يضمن أيضا وضعها كدولة مستقلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٢